دلالة سورة الإخلاص
على تنزيه الله تعالى عن الجسميّة بين الرازي وابن تيمية
وأتباعه من المعاصرين

إعـداد الدكتور

أحمد السيد عبد الحميد محمد الفار

مدرس العقيدة والفلسفة

بكليّة أصول الدين والدعوة بالمنصورة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد؛

فإنّ موضوع تنزيه الله تعالى عن الجسميّة من الموضوعات التي يصعب على العقل المادي تصورها؛ لأنّ هذا العقل قد ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالمحسوس والملموس؛ فالجسم وهو المتحيز المركب من جوهرين فردين فأكثر، أو باللغة العلميّة المعاصرة: هو المتحيز المركب من كواركين فأكثر – على اعتبار أنّ الكوارك هو أصغر الأشياء فهو الجزء الذي لا يتجزأ، وهو من مكونات الذّرّة – والوجود المحسوس كله كذلك، وإذا عرّفنا الجسم تعريفًا بالرسم كتعريف المعتزلة قلنا: هو الطويل العريض العميق، وكلّ ما في الوجود المحسوس كذلك! اللهمّ إلا بعض الأجسام المكونة من جوهرين فليس فيها عمق.

وهنا سيطرح هذا العقل المادي هذا السؤال: إذا كان الله – تعالى – لا يتصور فيه الطول والعرض والعمق فماذا سيكون؟ أيكون جوهرًا فردًا – حاشا لله – وهو أحقر الأشياء – تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا. فإذا لم يكن جوهرًا فردًا و لم يكن فيه تركيب وطول وعرض وعمق فلن يكون موجودًا؛ لأنّه لا يُتصور موجود إلا بهذه الصفة!

وهذا الحوار دار قديمًا ويدور حديثًا، ومن ثمّ وقع أناس في التجسيم، ووقع آخرون في الإلحاد.

وقد تمسك أهل السنّة بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] كي يقطعوا الطريق أمام العقل المادي الذي لا يقنع إلا بالمحسوس، ومن ثمّ كان السلف الصالح ينهرون ويزجرون كلّ من يتحدث بهذه الطريقة الماديّة حين الحديث عن الله تعالى؛ فلقد دخل رجل على الإمام مالك فسأله: كَيْفَ اسْتِوَاؤُهُ؟ قَالَ: فَأَطْرَقَ مَالِكٌ وَأَخَذَتْهُ الرُّحَضَاءُ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ

فَقَالَ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه:٥] كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ، وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ، وَكَيْفٌ عَنْهُ مَرْفُوعٌ، وَأَنْتَ رَجُلُ سُوءٍ صَاحِبُ بِدْعَةٍ، أَخْرِجُوهُ. قَالَ: فَأُخْرِجَ الرَّجُلُ.[1]

فقد نهره الإمام مالك، ورماه بالبدعة، وأمر بإخراجه من مجلسه. هذا كله من أجل قطع الطريق أمام العقل المادي الذي يسأل عن الكيفيّة، والخروج عن التكييف مما يصعب عليه استيعابه، ولذلك كان التمسك الآيات قطعيّة الدلالة التي تنفي عن الله تعالى مشابهة خلقه له أو مشابهته تعالى بخلقه.

وقد استخدم الفخر الرازي رحمه الله – باعتباره أحد أبرز الأئمّة الناقدين لمذاهب المجسمة – أدلّة قرآنيّة على تنزيه الله تعالى عن الجسميّة، من ضمنها سورة الإخلاص، فهي عنده تدل دلالة لفظيّة على تنزيه الله عن الجسميّة، والدلالة التي نقصدها في عنوان هذا البحث هي: جعل اللفظ دليلا على المعنى؛ وكثيرًا ما اتُهم أهل السنّة من قِبل المعاصرين من أتباع ابن تيمية بأنّهم طوعوا اللغة وتلاعبوا بدلالة الألفاظ، ومن ثمّ اتهموهم بالابتداع في الدين، ومن ضمن هؤلاء المتهمين بهذه التهمة الإمام الرازي[2]، ومن هنا كانت الحاجة ملحة للكشف عن دلالات سورة الإخلاص على التنزيه عن الجسميّة باعتبارها من أهم أدلّة الرازي على نفي الجسميّة عن الله تعالى.

وكان من المهم أيضًا الوقوف على رأي الإمام ابن تيميّة في هذا الاستدلال؛ فابن تيميّة هو أحد أبرز الناقدين للرازي، حتى إنّه وضع كتابًا ضخمًا في الرد عليه أسماه: بيان تلبيس الجهميّة، ينقد فيه كتابه: أساس التقديس. ولْمّا كان لابن تيميّة مريدين معاصرين وددت الكشف عن مدى

---

(١) الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، ت: ٤٥٨هـ، ج٢، ص٣٠٤، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة السوادي، جدة، الأولى، ١٩٩٣م.

(٢) انظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، ص٥٣٨، دار ابن الجوزي، الأولى، ١٤٣٢هـ.

موافقة أو مخالفة هؤلاء لشيخهم.

فهذا البحث محاولة للكشف عن استخدام الرازي للدلالة اللفظيّة ومدى مطابقتها للمدلول اللغوي على دليل نقلي استخدمه لتتريه الله تعالى عن الجسميّة، ومدى موافقة أو مخالفة ابن تيميّة ومن تبعه من المعاصرين لهذا الاستخدام، وهل أصاب الرازي في ذلك أو أخطأ؟ وكذلك هل أصاب ابن تيمية ومن تبعه أو أخطأوا؟

وقد استدلّ الرازي بثلاثة مواضع في سورة الإخلاص على تتريه الله عن الجسميّة وهي:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾.[الإخلاص:١]

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾.[الإخلاص:٢]

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾. [الإخلاص:٤]

ومن ثمّ فقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة:

أمّا المقدمة فقد تحدثتُ فيها عن أهميّة الموضوع، والمطلب الأوّل: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص:١] ودلالته على نفي التجسيم عند الإمام الرازي، وموقف الإمام ابن تيمية والمعاصرين من أتباعه من هذا الاستدلال.

المطلب الثاني: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص:٢]ودلالته على نفي التجسيم عند الإمام الرازي، وموقف الإمام ابن تيمية والمعاصرين من أتباعه من هذا الاستدلال.

المطلب الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص:٤] ودلالته على نفي التجسيم عند الإمام الرازي، وموقف الإمام ابن تيمية وأتباعه من المعاصرين من هذا الاستدلال.

وقد اشتملت الخاتمة على أهم النتائج التي انتهى إليها البحث.

المطلب الأوّل: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص:١] ودلالته على نفي التجسيم عند الإمام الرازي، وموقف الإمام ابن تيمية والمعاصرين من أتباعه من هذا الاستدلال.

وصف الله تعالى نفسه في هذه السورة المجيدة بأنّه (أحد)، وهذا الوصف لا يشاركه فيه غيره سبحانه وتعالى، ومن ثمّ لا تطلق وصفًا إلا على الله تعالى؛ وذلك لخلوص هذا الاسم الشريف له سبحانه وتعالى؛ يقول الأَزهري: «والواحِدُ فِي صفة الله مَعْنَاهُ أَنه لَا ثَانِي لَهُ، وَيجوز أَن يُنْعَتَ الشَّيْءِ بأَنه وَاحِدٌ، فأَمَّا أَحَدٌ فَلَا يوصَفُ بِهِ غيرُ الله لِخُلوصِ هَذَا الاسمِ الشريف لَهُ جلّ ثَنَاؤُه. وَيَقُول أَحَّدْتُ الله ووحَّدْتُه وَهُوَ الأَحَدُ الوَاحِدُ».[1]

فهو وصف لا يشاركه فيه غيره، وهو غير لفظ (واحد) فإنّه يُطلق على غير الله تعالى، يقال: رجل واحد، وثوب واحد إلخ.

وقد اختلف اللغويون في معنى لفظة الأحد هل هي بمعنى الواحد أو أنّ لهذه اللفظة مزيّة أخرى على لفظة الواحد؟

فذهب البعض إلى أنّ اللفظين مترادفان؛ يقول الرازي: «قَالَ الْخَلِيلُ، يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: أَحَدٌ اثْنَانِ وَأَصْلُ أَحَدٍ وَحَدٌ إِلَّا أَنَّهُ قُلِبَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً لِلتَّخْفِيفِ، وَأَكْثَرُ مَا يَفْعَلُونَ هَذَا بِالْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ وَالْمَكْسُورَةِ كَقَوْلِهِمْ: وُجُوهٌ وَأُجُوهٌ وِسَادَةٌ وَإِسَادَةٌ».[2] فأبدل من الواو همزة وحذفت الهمزة الثانية للتخفيف كي لا تلتقي همزتان.

---

(١) تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، ت: ٣٧٠هـ، ج٥، ص١٢٨، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، الأولى، ٢٠٠١م.

(٢) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، ت: ٦٠٦هـ، ج٣٢، ص٣٥٩، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الثالثة، ١٤٢٠ هـ.

وذهب البعض الآخر إلى أنّهما غير مترادفين؛ يقول الْــأَزْهَرِيُّ: «وأمّــا اسْم الله جلّ ثَنَاؤُهُ أَحَدٌ فَإِنَّهُ لَا يُوصف شَيْء بالأحَدِيَّة غيرُه، لَا يُقَال رَجُــلٌ أَحَدٌ وَلَا دِرْهَمٌ أَحَدٌ، كَمَا يُقَال رجل وَحَدٌ أَي فَرْدٌ، لأنّ أحَدًا صــفةٌ مــن صِفَات الله الَّتِي اسْتَأْثر بهَا، فَلَا يَشْرِكُه فِيهَا شيءٌ، وَلَيْسَ كَقَوْلِك: الله واحدٌ، وَهَذَا شَيْء واحدٌ، لِأَنَّهُ لَا يُقَال شَيْء أحَدٌ وَإِن كَانَ بعضُ اللغويين قَــالَ إِنّ الأَصْل فِي الأَحَدِ وَحَدٌ».[1]

وعن الفرق بين لفظيّ الواحد والأحد يقول الإمام الرازي: «والفــرق بــين الواحد والأحد من وجوه: **الأول:** إنّ الواحد اسم لأول العدد يقال: واحد، اثنان، ثلاثة. ولا يقال: أحد، اثنان، ثلاثة. **والثاني:** إنّ أحدًا في النفي أعم من الواحد، يقال: ما في الدار واحد بل اثنان. أمّا لو قالوا: ما في الدار أحد، فإنّه يقتضي عموم النفي. **الثالث:** إنّ لفظ الواحد يصح جعله وصفًا لأي شــيء أريد، فيصح أن يقال: رجل واحد، وثوب واحد، ولا يصح وصف شيء في جانب الإثبات بالأحد: إلا الله الأحد. فلا يجــوز أن يقــال رجــل أحــد، ولا ثوب أحد، فكأنه سبحانه قد استأثر بهذا النعت في جانب الثبوت. أمّا في جانب النفي فقد يذكر هذا في حق غير الله، فيقال: ما رأيت أحدًا، فالأحــد والواحد، كالرحمن والرحيم. فالرحمن قد اختص به الله سبحانه ولا يشاركه فيه غيره، وأمّا الرحيم فقد تحصل فيه المشاركة، وكذلك الأحد، قد اختص به الله سبحانه ولهذا السبب لم يذكر لام التعريف في أحد. فقال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص:١] لأنّه صار نعتًا لله على الخصــوص، فصــار معرفة، فاستغنى عن التعريف».[2]

---

(١) تهذيب اللغة، الأزهري، ج٥، ص١٢٧

(٢) المطالب العالية من العلم الإلهيّ، الإمام فخر الدّين الرازي، ج٣، ص٢٥٨، تحقيق الدكتور أحمد حجازي السّقا، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، الأولى، ١٩٨٧م.

فهناك مزيّة للفظ الأحد على لفظ الواحد هي أنّها لا تطلق في جانب الثبوت إلا على الله تعالى، ولا يشاركه في أحديته أحد، ففيها مبالغة في الواحديّة.

وإذا كان هناك خلاف قائم بين الفريقين اللذين ذهب أحدهما إلى ترادف اللفظين، أو مغايرتهما لبعضهما البعض، فالسؤال هل تدل اللفظة بهذين الاعتبارين على نفي الجسميّة عن الله تعالى؟

بناء على هذا فإنّ البحث يتجه نحو دلالة لفظة الأحد باعتبارها مرادفة للفظة الواحد على نفي الجسميّة عن الله تعالى وموقف الإمام الرازي والإمام ابن تيمية وأتباعه من المعاصرين، ودلالة لفظة الأحد باعتبار عدم ترادفها مع لفظة الواحد على نفي الجسمية عن الله تعالى وموقف الإمام الرازي والإمام ابن تيمية وأتباعه من المعاصرين.

١- دلالة لفظة (الأحد) باعتبارها مرادفة للفظة (الواحد) على نفي الجسميّة عن الله تعالى وموقف الإمام الرازي والإمام ابن تيمية وأتباعه من المعاصرين.

الوحدَة بالفتح ضدّ الكثرة، ويرى الرازي أنّ «الْوَاحِدَ هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَنْقَسِمُ مِنْ جِهَةِ مَا قِيلَ لَهُ إِنَّهُ وَاحِدٌ، فَالْإِنْسَانُ الْوَاحِدُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَنْقَسِمَ مِنْ حَيْثُ هُوَ إِنْسَانٌ إِلَى إِنْسَانَيْنِ بَلْ قَدْ يَنْقَسِمُ إِلَى الْأَبْعَاضِ وَالْأَجْزَاءِ».(١)

ولْمّا كان الله تعالى واحدًا فإنّ الرازي يرى أنّ الله تعالى واحد باعتبارين اثنين: أحدهما: أنّ ذاته تعالى يستحيل عليها التركيب. وثانيهما: أنّه لا يشاركه أحد في كونه واجب الوجود. ولذا يقول الرازي: «الْحَقُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَاحِدٌ بِاعْتِبَارَيْنِ. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَيْسَتْ ذَاتُهُ مُرَكَّبَةً مِنِ اجْتِمَاعِ أُمُورٍ

(١) مفاتيح الغيب، الإمام الرازي، ج٤، ص١٤٥

كَثِيرَةٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْوُجُودِ مَا يُشَارِكُهُ فِي كَوْنِهِ وَاجِبَ الْوُجُودِ وَفِي كَوْنِهِ مَبْدَأً لِوُجُودِ جَمِيعِ الْمُمْكِنَاتِ، فَالْجَوْهَرُ الْفَرْدُ عِنْدَ مَنْ يُثْبِتُهُ وَاحِدٌ بِالتَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ، وَلَيْسَ وَاحِدٌ بِالتَّفْسِيرِ الثَّانِي».[1]

فـ«حَقِيقَتُهُ سُبْحَانَهُ حَقِيقَةٌ أَحَدِيَّةٌ فَرْدِيَّةٌ لَا كَثْرَةَ فِيهَا بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ، لَا كَثْرَةً مِقْدَارِيَّةً، كَمَا تَكُونُ لِلْأَجْسَامِ، وَلَا كَثْرَةً مَعْنَوِيَّةً كَمَا تَكُونُ لِلنَّوْعِ الْمُتَرَكِّبِ مِنَ الْفَصْلِ وَالْجِنْسِ أَوِ الشَّخْصِ الْمُتَرَكِّبِ مِنَ الْمَاهِيَّةِ وَالتَّشَخُّصِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ صَعُبَ ذَلِكَ عَلَى أَقْوَامٍ».[2]

فقد نظر الرازي في الموجودات، فوجد أنّه ما من موجود إلا وله وحدة ما؛ ولذلك يقول: «مِنَ الْمَوْجُودَاتِ لَا يَنْفَكُّ عَنِ الْوَحْدَةِ حَتَّى الْعَدَدُ فَإِنَّ الْعَشَرَةَ الْوَاحِدَةَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا عَشَرَةٌ وَاحِدَةٌ قَدْ عَرَضَتِ الْوَحْدَةُ لَهَا فَإِنْ قُلْتَ: عَشَرَتَانِ فَالْعَشَرَتَانِ مَرَّةً وَاحِدَةً قَدْ عَرَضَتِ الْوَحْدَةُ لَهَا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، فَلَا شَيْءَ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ يَنْفَكُّ عَنِ الْوَحْدَةِ وَلِأَجْلِ هَذَا اشْتَبَهَ عَلَى بَعْضِهِمُ الْوَحْدَةُ بِالْمَوْجُودِ فَظَنَّ أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ لَمَّا صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ وَاحِدٌ كَانَ وُجُودُهُ نَفْسَ وَحْدَتِهِ وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، لِأَنَّ الْوُجُودَ يَنْقَسِمُ إِلَى الْوَاحِدِ وَالْكَثِيرِ وَالْمُنْقَسِمُ إِلَى شَيْءٍ مُغَايِرٌ لِمَا بِهِ الِانْقِسَامُ».[3]

فالموجودات في نظر الرازي تتفاوت في الوحدة من حيث قبولها للانقسام أو لا، ولهذا قسّمها إلى قسمين: **واحد حقيقي**: وهو كون الشيء لا ينقسم أصلاً كالواجب سبحانه. **والثاني**: هو الواحد الإضافي: وهو كون الشيء الذي ينقسم، لكن لا ينقسم إلى أمور متشاركة في الماهيّة كالإنسان الذي ينقسم إلى اليد والرجل والرأس؛ فإنّ هذه الأمور غير متشاركة في تمام الماهيّة.

(١) نفس المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة

(٢) نفس المصدر السابق، ج٤، ص ١٤٦

(٣) نفس المصدر السابق، ج٤، ص ١٤٦

يقول الرازي في تعريفه للواحد الحقيقي: «إنّه شيء لا ينقسم. وإنّما قلنا: شيء. احترازًا عن المعدوم. وإنّما قلنا: لا ينقسم. احترازًا عن قولنا: رجل واحد، إنسان وثوب واحد فإنّه يقبل القسمة. أمّا الواحد الحقيقي فإنّه لا يقبل القسمة بوجه من الوجوه».(١)

وقد قبل اللغويون هذا التقسيم وقالوا به؛ يقول ابن منظور: «الْوَاحِدُ هُوَ الَّذِي لَا يتجزأُ وَلَا يُثَنَّى وَلَا يَقْبَلُ الِانْقِسَامَ وَلَا نَظِيرَ لَهُ وَلَا مِثْلَ».(٢)

وقال الراغب: «الوحدة: الانفراد، والواحد في الحقيقة هو الشيء الذي لا جزء له البتّة، ثمّ يطلق على كلّ موجود حتى إنّه ما من عدد إلّا ويصحّ أن يوصف به، فيقال: عشرة واحدة، ومائة واحدة، وألف واحد».(٣)

وإذا كانت الواحديّة الحقيقيّة ينتفي عنها التجزؤ فإنّه يستحيل أن يكون الواحد سبحانه جسمًا؛ يقول الرازي: «ثُبُوتِ الْوَحْدَةِ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُرَكَّبًا لَافْتَقَرَ تَحَقُّقُهُ إِلَى تَحَقُّقِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَائِهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَائِهِ غَيْرُهُ، فَكُلُّ مُرَكَّبٍ فَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَى غَيْرِهِ، وَكُلُّ مُفْتَقِرٍ إِلَى غَيْرِهِ مُمْكِنٌ لِذَاتِهِ وَاجِبٌ لِغَيْرِهِ فَهُوَ مُرَكَّبٌ مُفْتَقِرٌ إِلَى غَيْرِهِ مُمْكِنٌ لِذَاتِهِ، فَمَا لَا يَكُونُ كَذَلِكَ اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا».(٤)

فلو لم تثبت الوحدة الحقيقيّة لله تعالى احتاج إلى أجزائه المركب منها، وهذا الاحتياج ينتهي إلى الإمكان وهو ما يتنافى مع مقام الألوهيّة.

هذا هو موقف الإمام الرازي، فما هو موقف الإمام ابن تيميّة وأتباعه من المعاصرين؟

---

(١) المطالب العالية، الإمام الرازي، ج٣، ص ٢٥٦

(٢) لسان العرب، ابن منظور، ج٣، ص ٤٥١، وانظر مثله في تاج العروس، مرتضى الزبيدي، ج٩، ص ٢٦٩

(٣) المفردات، الراغب، ص ٨٥٧

(٤) مفاتيح الغيب، الإمام الرازي، ج٤، ص١٤٥

موقف الإمام ابن تيمية وأتباعه من المعاصرين من تفسير الواحد عند الإمام الرازي.

سار ابن تيمية ومتابعوه من المعاصرين في نقدهم لتفسير الرازي لمعنى الواحد في عدّة محاور:

المحور الأول: أنّ تعريف المتكلمين للواحد مخالف للغة العربيّة؛ وفي هذا يقول الإمام ابن تيميّة: «ما فسّر به هؤلاء اسم الواحد من هذه التفاسير التي لا أصل لها في الكتاب، والسنة، وكلام السلف والأئمة، باطل بلا ريب شرعًا وعقلاً ولغة. أمّا في اللغة: فإنّ أهل اللغة مطبقون على أنّ معنى الواحد في اللغة ليس هو الذي لا يتميز جانب منه عن جانب، ولا يرى منه شيء دون شيء، إذ القرآن ونحوه من الكلام العربي متطابق على ما هو معلوم بالاضطرار في لغة العرب وسائر اللغات، أنّهم يصفون كثيرًا من المخلوقات بأنّه واحد ويكون ذلك جسمًا ... وإذا كان أهل اللغة متفقين على تسمية الجسم الواحد واحدًا، امتنع أن يكون في اللغة معنى الواحد: الذي لا ينقسم إذا أريد بذلك أنّه ليس بجسم وأنّه لا يشار إلى شيء منه دون شيء ... بل لا يوجد في اللغة اسم واحد إلا على ذي صفة ومقدار».[1]

وقد تابع ابن تيمية مجموعة من المعاصرين في هذا، بل اتهمت الدكتورة آمال العمرو - بعدما ذكرت هذا النص السابق عن ابن تيمية - اللغويين بأنّهم تأثروا بالمتكلمين في تعريفهم للواحد، وهذا التعريف ليس له من اللغة نصيب حيث قالت: «معنى الواحد في اللغة مداره على الانفراد وانقطاع

(1) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي ت: ٧٢٨هـ، ج٣، ص١٤٦، ١٤٧ باختصار. تحقيق: مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الأولى، ١٤٢٦هـ.

النظير، و لم يأت في اللغة ما يدل على أنّ الواحد هو الذي لا ينقسم ولا يتجزأ، **أمّا ما دخل بعض كتب اللغة من هذه المعاني الباطلة فما ذلك إلا لتأثر أصحابها بهذه المذاهب الكلاميّة».**(١)

وهذا المسلك فيه مغالطات كثيرة:

أولها: ليس معنى أنّ اللغويين يصفون كثيرًا من الأجسام بالواحديّة أنّهم يمنعون سلب الوحدة عن جسم من الأجسام من كلّ وجه؛ فما يصح أن يوصف بالوحدة يصح أن يوصف بالكثرة؛ فما كان كتلة واحدة وقطع إلى أجزاء لا يصح أن يوصف بالوحدة، أمّا الذي لا يتجزأ فهو الذي يوصف بالوحدة المطلقة أو الوحدة الحقيقيّة.

ثانيها: قول ابن تيمية: «بل لا يوجد في اللغة اسم واحد إلا على ذي صفة ومقدار» قول مجانب للصواب؛ لأنّ الله تعالى يقول: ﴿وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ تَغۡفُلُونَ عَنۡ أَسۡلِحَتِكُمۡ وَأَمۡتِعَتِكُمۡ فَيَمِيلُونَ عَلَيۡكُم مَّيۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ﴾[النساء:١٠٢] فالميلة الواحدة وهي الأخذ خدعة على غرة وليست مقدارًا من المقادير. وأيضًا قال تعالى: ﴿ ۞ قُلۡ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثۡنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْۚ ﴾ [سبأ:٤٦] والوعظ ليس جسمًا له طول وعرض وعمق.

وقال تعالى: ﴿لَّا تَدۡعُواْ ٱلۡيَوۡمَ ثُبُورٗا وَٰحِدٗا وَٱدۡعُواْ ثُبُورٗا كَثِيرٗا ١٤﴾ [الفرقان:١٤] والدعاء كذلك ليس جسمًا له مقدار.

ثالثها: معنى قول ابن تيمية: «بل لا يوجد في اللغة اسم واحد إلا على ذي صفة ومقدار» أنّ الباري سبحانه إذا اتصف بالواحديّة يكون جسمًا ذا مقدار وحدود، وهو التجسيم بعينه.

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية، آمال بنت عبد العزيز العمرو، ص٣٧، رسالة دكتوراه بإشراف الدكتور: محمد بن إبراهيم العجلان – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، ١٤٢٧هـ.

رابعها: إنّ قول الدكتورة آمال العمرو: «**أمّا ما دخل بعض كتب اللغة من هذه المعاني الباطلة فما ذلك إلا لتأثر أصحابها بهذه المذاهب الكلاميّة**» ما هو إلا تطاول مرفوض على علماء اللغة؛ فمعناه أنّهم لا يفهمون اللغة وهم أربابها! ولا يميزون بين الصحيح والسقيم. وأيضًا هو إسقاط لحجيّة علماء اللغة، فلم يعد بعد هذا إلا العبث؛ لأنّه - بناء على قولها- يحق لأي أحد أن يقول إنّ علماء اللغة متأثرون بالباطل وهم أهل باطل ولن آخذ منهم فلا حجة لهم! فلن نجد بعد هذا إلا عبث العابثين باللغة.

المحور الثاني لابن تيمية: أنّ تعريف المتكلمين للواحد مخالف للعقل؛ يقول ابن تيمية: «أمّا العقل فهذا الواحد الذي وصفوه يقول لهم فيه أكثر العقلاء وأهل الفطر السليمة: إنّه أمر لا يعقل، ولا له وجود في الخارج، وإنّما هو أمر مقدّر في الذهن، **ليس في الخارج شيء موجود لا يكون له صفات ولا قدر**، ولا يتميز منه شيء عن شيء، بحيث يمكن أن لا يرى ولا يدرك ولا يحاط به وإن سماه المسمي جسمًا».[(١)]

وقد تبعه في هذا بعض المعاصرين كالدكتور عبد الرحمن المحمود الذي قال بعدما ذكر النص السابق لابن تيمية: «فهؤلاء ظنوا أنّ ما يتصورونه في أذهانهم موجود في الخارج، وهذا من الأخطاء الكبرى التي وقع فيها أهل الكلام».[(٢)]

وهذا إقرار بالتجسيم أولاً؛ فقد أثبت لله تعالى المقدار، وما لا يكون جسمًا فهو موجود في الذهن فقط، والموجود في الخارج هو الجسم، فلا بدّ

(١) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٣، ص ١٤٨

(٢) موقف ابن تيمية من الأشاعرة، الدكتور عبد الرحمن المحمود، ج٣، ص ٩٥٧، مكتبة الرشد، الرياض، الأولى، ١٩٩٥م.

أن يكون الله تعالى جسمًا حتى يكون موجودًا خارج الذهن! وثانيًا: أنّ ابن تيمية لم يذكر من هم هؤلاء العقلاء الذين قالوا بأنّ الواحد لا بدّ أن ينقسم؟ وهل من قالوا بعدم انقسام الواحد الحقيقي – وهم جماهير علماء الأمة من الأشاعرة والماتريديّة- خرجوا من زمرة العقلاء؟ تلك لعمري قاسمة الظهر!

إنّ ابن تيمية قد جعل الله تعالى مشتركًا مع الموجودات في الخارج في المقدار، وهو قياس للغائب على الشاهد، والله تعالى مخالف للموجودات سبحانه، والعجيب أنّ الدكتور المحمود جعل من أهل السنّة متصورين لذات الباري سبحانه وما تصوره أذهانهم يوقعونه على الباري سبحانه؛ فهل انطلق علماء أهل السنّة في تتريه الله سبحانه عن مشاركة الموجودات في الجسميّة والحقيقة من تصوير الذهن؟ إنّ الباحث المنصف لن يرى انطلاقهم إلا من الكتاب والسنة اللذين نزها الله تعالى عن مماثلة الحوادث ومشابهة الموجودات، وإنّ العقل الصحيح يرى أنّ الله تعالى مخالف للحوادث ولن يكون أبدًا من ضمنها أو مشاركًا لها كما يزعم ابن تيمية ومن تبعه. وإلا فما موقع قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]؟!!!

المحور الثالث لابن تيمية في نقده لتعريف الرازي للواحد: أنّ تعريف الرازي للواحد مخالف للشرع؛ يقول ابن تيمية: «ومن المعلوم بالاضطرار أنَّ اسم الواحد في كلام الله لم يقصد به سلبَ الصفات، و سلبَ إدراكه بالحواس، ولا نفي الحدِّ والقدْر ونحو ذلك من المعاني التي ابتدع نفيها الجهميَّة وأتباعُهم، ولا يوجد نفيها في كتاب ولا سُنَّة، ولا عن صاحب، ولا أئمّة المسلمين».[1]

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٣، ص١٤٩

فهو هنا يثبت أنّ الله تعالى محسوس مدرك بالحس، وإثبات كونه كذلك إثبات للجسميَّة؛ لأنَّه لا يُحَسُّ ويُدرَكُ إلاَّ الجسم، ثم ينفي أن يكون وُجِدَ في الكتاب والسُّنَّة أو قول أحدٍ نفي الحدِّ - الذي يسميه ابن تيمية بالقدر أحيانًا ويصرح بلفظ المقدار أحيانًا أخرى- عن الله سبحانه وتعالى!

وقد تابع ابن تيمية بعضُ المعاصرين في هذا فقال الدكتور محمد خليفة التميمي: «فنقول: إنّ مقصود المسلمين أنّ الأسماء المذكورة في القرآن والسنة وكلام المؤمنين المتفق عليه بمدح أو ذم، تعرف مسميات تلك الأسماء حتى يعطوها حقها، ومن المعلوم بالاضطرار أنّ اسم (الواحد) في كلام الله لم يقصد به سلب الصفات وسلب إدراكه بالحواس ولا نفي الحد والقدر ونحو ذلك من المعاني التي ابتدعها هؤلاء».[1]

وها هنا مغالطة؛ لأنّه لم يقصد بالوحدة سلب الصفات، وإنّما يسلب به التجسيم ولوازمه من الحد والمقدار والثقل والكبر الحجمي وغيرها من اللوازم الباطلة، فالمقصود بالواحد سلب هذه اللوازم الباطلة؛ لأنّه لو كان تعالى محدودًا مقدرًا ما كان وصفه بالواحد كمالاً؛ لأنّ الوحدة المقدّره نقص يتنزه الله تعالى عنها؛ فالواحد الصغير من قبل الحجم يكون الكبير أكمل منه؛ والله تعالى مدح نفسه بأنّه الواحد وله سبحانه الكمال المطلق فيكون تعالى منزهًا عن المقادير والحدود؛ يقول الدكتور صهيب السقار: «من المعلوم بالاضطرار أنّ الله عز وجل وصف نفسه في كلامه بأنّه الواحد القهار، وتبين أنّ المحدود المقدر لا يكون وصفه بالواحد كمالاً، بل كمال ذي الحد والمقدار بكبر حده وكثرة مقداره كما قال تعالى في وصف طالوت: ﴿قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ

(١) مقدمة كتاب العرش للذهبي، الدكتور محمد خليفة التميمي، ج١، ص١٦٣، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الثانية، ٢٠٠٣م.

ٱصۡطَفَىٰهُ عَلَيۡكُمۡ وَزَادَهُۥ بَسۡطَةٗ فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِۖ ﴾ [البقرة:٢٤٧] ولو كان ذو الحد والقدر مقدرًا بقدر واحد لكان حقيرًا صغيرًا وكان الأكثر منه مقدارًا أكملَ منه، فالوحدة صفة نقص فيه. والله سبحانه قد تمدح بالواحد فله الكمال المطلق في أوصافه لا يلحقه نقص بوجه من الوجوه، ولو كان ذا مقدار وحد لما كان كمالاً وصفه بالواحد، فلما وصف به تمدحًا دل على تنزهه عن المقدار».[1]

وما دام الله تعالى قد مدح نفسه بأنّه الواحد فيجب تنزيه الله تعالى عن كلّ نقص، ومن ضمن هذه النقائص وصفه تعالى بالحدود والمقادير.

وبعد هذا يزعم ابن تيمية أنّ تفسير الوحدة عند الرازي مستلزم للعدم، ومناقض لما وصف الله به نفسه في كتابه؛ فيقول: «وهذا النفي الذي يذكره النفاة ويفسرون به اسم الله الواحد وغير ذلك هو عند أهل السنة والجماعة مستلزم لعدمه، منافٍ لما وصف به نفسه في كتابه من أنّه الأحد الصمد، وأنّه العلي العظيم، وأنّه الكبير المتعال، وأنّه استوى على العرش، وأنّه يصعد إليه، ويعرج إليه، ويوقف عليه، وأنّه يرى في الآخرة كما ترى الشمس والقمر، وأنّه يكلم عباده، وأنّه السميع البصير».[2]

ويوافق على هذا الدكتور عبد الرحمن المحمود من أتباع ابن تيمية المعاصرين؛ فبعدما ذكر نص ابن تيمية السابق عقّب بقوله: «فمصادمة قولهم لهذه النصوص الشرعية الكثيرة – مع أنّه أيضًا لا يقوم على دليل صحيح– دليل على فساد قولهم».[3]

---

(١) التجسيم في الفكر الإسلامي، الدكتور صهيب السقار، ص١٨٨، ١٨٩، رسالة دكتوراه في علم الكلام من جامعة بغداد، غير منشورة.

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٣، ص١٦٤

(٣) موقف ابن تيمية من الأشاعرة، الدكتور عبد الرحمن المحمود، ج٣، ص ٩٥٨

والفساد يتطرق لقول ابن تيمية ومن تبعه؛ لأنّ ما ذكره النفاة مما يدل (الواحد) على نفيه عن الله عز وجل «لا ينافي ما وصف الله به نفسه في كتابه من أنّه العلي العظيم الكبير، وأنّه استوى على العرش إلا إذا حمل ذلك على ما يحمل على الأجسام من العلو الذي يستلزم التجسيم بإثبات المكان والجهة، وكذلك الكبر والعظمة الذي توصف به الأجسام. وإلا فكيف تتنافى الواحديّة الحقيقيّة وعدم قبول الانقسام مع الكبر والعظمة في غير مقياس التجسيم. وقد وجد في كتاب الله عز وجل كثيراً مما وصف به غير الأجسام بالكبر والعظمة مع أنّه واحد قال تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾﴾ [النور:١٦]، وقال تعالى: ﴿وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ﴿١١٦﴾﴾ [الأعراف:١١٦]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾ [فاطر:٣٢]».[١]

وهكذا فإنّ ابن تيمية ومن تبعه يرفضون تفسير الرازي للواحديّة لأنّها تنفي عن الله تعالى الجسميّة وهو ما يتعارض مع توجههم.

٢- دلالة لفظة (الأحد) باعتبارها مغايرة للفظة (الواحد) على نفي الجسميّة عن الله تعالى وموقف الإمام ابن تيمية ومن تبعه من المعاصرين.

رأى بعض العلماء أنّ لفظتي الواحد والأحد ليستا مترادفتين، وفرقوا بينهما بفروق منها: أنّ الواحد في الإثبات اسم لمفتتح العدد فيقال: واحد واثنان وثلاثة ولا يقال: أحد اثنان ثلاثة. ولفظ أحد في النفي أعم من واحد؛ يقال: ما في الدار واحد ومع هذا يوجد في الدار اثنان أو ثلاثة، أمّا لو قال ما في الدار أحد فهو نفي لوجود الواحد والاثنين والثلاثة. ولفظ الواحد يوصف

(١) التجسيم في الفكر الإسلامي، الدكتور صهيب السقار، ص١٨٩

به المخلوق فيقال: رجل واحد، وثوب واحد وهكذا، أمّا لفظ الأحد فلا يوصف به مخلوق؛ يقول الإمام الرازي: «ولا يصح وصف شيء في جانب الإثبات بالأحد إلا الله الأحد، فلا يقال: رجل أحد ولا ثوب أحد فكأنّه تعالى استأثر بهذا النعت. أمّا في جانب النفي فقد يذكر هذا في غير الله، فيقال: ما رأيت أحدًا. فالأحد والواحد كالرحمن والرحيم قد يحصل فيه المشاركة، وكذلك الأحد قد اختص به الباري سبحانه. أمّا الواحد فحصل فيه المشاركة، ولهذا السبب لم يذكر الله سبحانه لام التعريف في أحد فقال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص:١] وذلك لأنّه صار نعتًا لله عز وجل على الخصوص فصار معرفة فاستغنى عن التعريف».(١)

فالأحد بناء على هذا هو «الَّذِي يَنْفَرِدُ بِشَيْءٍ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ».(٢)

فالله تعالى بناء على لفظة الأحد له وجوده الخاص الذي لا يشاركه فيه غيره؛ يقول ابن حجر: «الْأَحَدُ يُشْعِرُ بِوُجُودِهِ الْخَاصِّ الَّذِي لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ».(٣)

وإذا كان الأحد هو الذي له وجوده الخاص الذي لا يشاركه فيه غيره فقد انتفى عن الله تعالى بناء على الأحديّة النظير والمثيل والشبيه، ويدل هذا التفسير للأحدية على نفي الجسميّة عن الله تعالى لأنّه المتفرد بالأحد سبحانه، والجسم لا يوصف بالواحد من كل وجه فضلاً عن الأحد. فما من جسم إلا وله نظير ومثيل وشبيه، فالأجسام متماثلة كما أسلفنا، وكلّ جسم منقسم

(١) لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات، فخر الدين الرازي، ص٢٣٠، ٢٣١، المطبعة الشرفية بمصر لصاحبها الشيخ شرف موسى، الأولى، ١٣٢٣هـ.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ج٦، ص ٢٤٥، دار المعرفة، بيروت.

(٣) نفس المصدر السابق، ج٩، ص ٦١

بالفعل أو بالقوة، وكلّ جسم موصوف بالكثرة، والموصوف بالكثرة لا يكون واحدًا حقيقيًا كما سبق، فكيف يكون أحدًا؟ ولو كان أحدًا لكان مشاركًا لله تعالى في الأحديّة وهو تعالى متفرد بها لا يوصف بها غيره، وبناءِ عليه بطل كونه تعالى جسمًا لأنّه تعالى الأحد؛ وفي هذا يقول الإمام الرازي: «إِنّ قَوْله تَعَالَى: ﴿أَحَدٌ﴾ يدل على نفي الجسميّة، وَنفي الحيز والجهة. أمّا دلَالَته على أَنّه تَعَالَى لَيْسَ بجسم، فَذَلِك لِأَنّ الْجِسْم أَقَله أَن يكون مركبًا من جوهرين، وَذَلِكَ يُنَافِي الْوحدَة، ولّما كان قَوله: ﴿أَحَدٌ﴾ مُبَالغَة فِي الواحديّة، كَانَ قَوْله: ﴿أَحَدٌ﴾ منافيًا للجسميّة».[1]

وإذا كان لفظ الأحد مبالغة في الوحدة، والوحدة الحقيقيّة تدل دلالة واضحة على نفي الجسميّة كما سبق، فإنّ لفظ الأحد يدل على نفيها من باب أولى.

موقف الإمام ابن تيمية ومن تبعه من المعاصرين من هذا التفسير للفظة الأحد

اعترض الإمام ابن تيمية ومن تبعه من المعاصرين على استدلال الرازي بلفظة الأحد على تنزيه الله عن الجسميّة بعدة اعتراضات منها:

الاعتراض الأول:

لو فُسر الأحد بأنّه غير منقسم لما كان في الوجود إلا الله تعالى، وفي هذا يقول ابن تيمية: «فإن كان لفظ الأحد لا يقال على ما قامت به الصفات، بل ولا على شيء من الأجسام التي تقوم بها الأعراض لأنّها منقسمة، لم يكن في الوجود غير الله من الملائكة والإنس والجن والبهائم من يدخل في لفظ

(١) أساس التقديس، الإمام الرازي، ص٨٧، ٨٨، تحقيق الدكتور: عبد الله محمد عبد الله إسماعيل، المكتبة الأزهرية للتراث.

أحد، بل لم يكن في الموجودين ما يقال عليه في النفي أنّه أحد، فإذا قيل: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[الإخلاص:٤] لم يكن هذا نفيًا لمكافأة الرب إلا عمن لا وجود له، ولم يكن في الموجودات ما أخبر عنه بهذا الخطاب أنّه ليس كفؤًا لله. وكذلك قوله: ﴿وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدًا﴾ [الكهف:٣٨]، ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف:١١٠] فإنّه إذا لم يكن الأحد إلا ما لا ينقسم، وكلّ مخلوق وجسم منقسم، لم يكن في المخلوق ما يدخل في مسمي أحد، فيكون التقدير: ولا أشرك به ما لم يوجد، ولا يشرك بربه ما لا يوجد». [1]

ولم يعترض على هذا الكلام محقق كتاب درء تعارض العقل والنقل الدكتور محمد رشاد سالم[2]، ولم يعترض عليه أيضًا محقق الجزء الثالث من كتاب بيان تلبيس الجهمية الدكتور أحمد معاذ حقي[3] مما يقتضي الموافقة عليه، وقد نعى الدكتور عبد الرحمن المحمود على الرازي قوله: كلّ منقسم فهو ليس بأحد فقال: «والرازي صرّح بأنّ كلّ متحيز فهو منقسم، وكلّ منقسم فهو ليس بأحد، وهكذا صار حقيقة التوحيد والواحد والأحد عند هؤلاء نفى صفات الله الخبرية، ونفى علوه على عرشه».[4] ويقصد بالصفات الخبريّة الأبعاض والأجزاء.

(١) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ج١، ص١١٤، تحقيق الدكتور: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الثانية، ١٩٩١م، وانظر: بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٣، ص١٩٩

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ج١، ص١١٤

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٣، ص١٩٩

(٤) موقف ابن تيمية من الأشاعرة، الدكتور عبد الرحمن المحمود، ج٣، ص ٩٤٨

ولنا على هذا الكلام ملاحظات:

١- إنّ ابن تيمية خلط بين لفظ أحد الذي يستعمل وصفًا لله تعالى ويُفسر بأنّه لا ينقسم، وبين لفظ أحد الذي يستعمل في النفي. وقد سبق أنّ الأحديّة في الإثبات يختص بها الله تعالى، وفي النفي تطلق على غير الله تعالى لتفيد الاستغراق والشمول فعندما تقول: ما رأيت في الدار أحدًا، فهو نفي لرؤية الجميع. وهذا الخلط موجود عند أتباع ابن تيمية من المعاصرين حيث تقول الدكتورة آمال العمرو: «والأحد بمعنى الواحد، وقد ورد إطلاقه على ما هو جسم منقسم قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة:٦] وقال تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾ [الكهف:٤٩]، وقال تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف:٣٦] وعلى هذا يمتنع أن يكون معنى الواحد: الذي لا ينقسم».[1]

وسيأتي من كلام ابن تيمية في النقطة التالية ما يرد عليها ويظهر تناقض ابن تيمية في هذه الجزئيّة وتمام متابعة أتباعه من المعاصرين حتى في تناقضاته.

٢- إنّ ابن تيمية يتناقض عندما يزعم أنّ الأحدية في النفي والإثبات تطلق على الله تعالى وغيره، بينما يقول في موضع آخر: «لفظ الأحد لم يوصف به شيء من الأعيان إلا الله وحده، وإنّما يستعمل في غير الله في النفي»[2]، ويقول: «اسم (الأحد) لا يستعمل في حق غير الله إلا مع الإضافة، أو في غير

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية، آمال بنت عبد العزيز العمرو، ص٣٧

(٢) مجموع الفتاوي، ابن تيمية، ج١٧، ص٢٣٧، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٥م.

الموجِب، كقوله: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف:٣٦]، وقال: ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا ٤٩﴾ [الكهف:٤٩]، وقال: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة:٦]، فهو أبلغ في إثبات الوحدانيّة من اسم الواحد».[1]

والعجيب أنّ الدكتور عبد الرحمن المحمود قد تابع ابن تيمية في هذا أيضًا فقال: «لفظ الأحد لم يجيء اسمًا في الإثبات إلا لله تعالى، أمّا في حق غيره فلم يستعمل إلا مع الإضافة، أو في غير الموجب، كالنفي والشرط والاستفهام، فاستعماله في الإثبات لله كقوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١﴾ [الإخلاص:١]، أمّا استخدامه في حق غير الله مضافًا فكقوله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف:٣٦]، وفي النفي كقوله: ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا ٤٩﴾[الكهف:٤٩]، والشرط كقوله: : ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾[التوبة:٦]، والاستفهام كما في حديث: أيصلي الرجل في الثوب الواحد؟، ويقال: هل عندك أحد؟».[2]

ويردد خالد المصلح كلام ابن تيمية بحروفه موافقًا فيقول: «لفظ الأحد لم يوصف به شيء من الأعيان إلا الله وحده، وإنما يستعمل في غير الله في

(١) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ج٧، ص ١٢١

(٢) موقف ابن تيمية من الأشاعرة، الدكتور عبد الرحمن المحمود، ج٣، ص ٩٥٦، ٩٥٧

النفي».[1] وهذا يدل على المتابعة التامة لابن تيمية حتى في تناقضاته، ولو كانوا من أهل النقد لتنبهوا إلى هذا التناقض في فكره، لكنّها النزعة العقليّة التي لا ترى إلا الحسن وإن بدا التناقض!

٣- يلزم ابن تيمية أن يكون لفظ الأحد غير مختص بالله تعالى؛ لأنّه يقول: «فإن كان لفظ الأحد لا يقال على ما قامت به الصفات، بل ولا على شيء من الأجسام التي تقوم بها الأعراض لأنّها منقسمة، لم يكن في الوجود غير الله من الملائكة والإنس والجن والبهائم من يدخل في لفظ أحد»، وهنا نسأل ابن تيمية هذا السؤال: إذا كانت الملائكة والإنس والجن والبهائم كلها تدخل في لفظ الأحد فبماذا تفرّد به الله تعالى وقد مدح نفسه بأنّه أحد؟ إنّ كلام ابن تيمية يجعل كلام الله تعالى من قبيل العبث؛ فما الفائدة من وصف الله تعالى نفسه بالأحديّة[2] والمخلوقات تشاركه فيها؟!

الاعتراض الثاني لابن تيمية:

يزعم الإمام ابن تيمية أنّ كل موجود إمّا جسم أو قائم بجسم، وإذا فُسر الأحد بما ليس بجسم ولا جوهر كان معدومًا؛ لأنّه لا بدّ من إثبات موجود ليس بجسم حتى يمكن تفسير الأحد به؛ وفي هذا يقول ابن تيمية: «إنّ طوائف كثيرة من أبناء جنسك المتكلمين الأولين والآخرين يقولون: إنّه لا موجود إلا جسم أو ما قام به، أو لا موجود إلا الجسم فقط، وأنّه لا يعقل

(١) شرح العقيدة الواسطية من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، خالد بن عبد الله بن محمد المصلح، ص ٣٤، دار ابن الجوزي، الدمام، المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤٢١هـ.

(٢) والسورة نزلت لبيان صفة الله تعالى.

موجود إلا كذلك، فهؤلاء عندهم إذا فسرت الأحد بما ليس بجسم ولا جوهر يقولون لك فسرته بالمعدوم، مثل أن تفسره بما لا يقوم بنفسه أو بغيره أو تفسره بما ليس بخالق ولا مخلوق، أو تفسره بما ليس بقديم ولا محدث، فتحتاج أولاً أن تثبت وجود موجود غير الجسم ليمكنك تفسير الأحد به».[١]

وهذا الموضع من أصرح المواضع التي يوجد فيها التصريح بالتجسيم والدفاع عن المجسمة؛ لأنّ ابن تيمية هنا يزعم أنّ طوائف كثيرة من المتكلمين يحصرون الموجود في الجسم؛ فإن كان يقصد طوائف المتكلمين من أهل السنّة **فإنّهم حصروا الموجود الحادث في الجسم وما يقوم به،** وليس الله تعالى من الْمُحدَثَات فهو الْمُحدِث سبحانه وتعالى. وبالتأكيد فإنّ ابن تيمية لا يقصد الموجود الحادث، وإنّما الكلام أصالة عن الباري سبحانه وتعالى؛ وبهذا يكون كلامه عن طوائف من الملاحدة أو المجسمة، فالملحد ينكر وجود الله سبحانه ويحصر الموجود في المحسوس، والمجسم يعترف بوجود الله تعالى إلا أنّه يحصر الموجودات كلها بما فيها الله تعالى في الجسم! وكلام الملاحدة والمجسمة كلام ساقط لا حجة فيه.

وقد وافق الدكتور أحمد معاذ حقي الإمام ابن تيمية في هذا الاعتراض حيث قال في هامش الجزء الثالث من بيان تلبيس الجهمية: «تفسير الرازي لمعنى الأحد تفسير بالمعدوم عند طوائف من المتكلمين».[٢] وأشار في الهامش

(١) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٣، ص٢٠٨، ٢٠٩

(٢) هامش: بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٣، ص٢٠٨

إلى مواضع من كتاب مقالات الإسلاميين للأشعري تحكـــي مـــذاهب مـــن أسماهم ابن تيمية طوائف المتكلمين[1]، وبالرجوع إلى هذه المواضع وجـــدتها تحكي مذاهب المجسمة المشبهة كهشام بن الحكم، وأنقل هنا جزءًا من هـــذه المواضع حتى يتبين الأمر؛ يقول الإمام الأشعري تحت عنوان: شرح اخـــتلاف الناس في التجسيم: «قال هشام بن الحكم: إنّ الله جسم محدود عريض عميق طويل طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عمقه، نور ساطع له قدر من الأقـــدار بمعنى أنّ له مقدارًا في طوله وعرضه وعمقه، لا يتجاوزه في مكان دون مكان كالسبيكة الصافية يتلألأ كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها، ذو لون وطعم ورائحة ومجسة، لونه هو طعمه وهو رائحته وهو مجسته وهو نفسه لـــون ولم يثبت لونًا غيره، وأنّه يتحرك ويسكن ويقوم ويقعد».[2]

والسؤال: هل يرضى هؤلاء بهذه المقالات الساقطة حـــتى يستشـــهدون بأصحابها ويعدونهم من المتكلمين الْمعتبر بكلامهم؟ والحق، أنّ هذه المتابعـــة لابن تيمية من الدكتور حقي قبيحة جدًا؛ لأنّها تصحيح لمذاهب المجسمة التي ينفر منها أصحاب العقول المستقيمة!

أمّا جعل غير الجسم معدومًا فهو ميل للمحسوس ولا يوجد ما يحيـــل وجود ما ليس بجسم ولا جسماني، بل إنّ البرهان قائم على وجود الله تعالى وأنّه ليس بجسم سبحانه وتعالى؛ فقول ابن تيمية: «فتحتـــاج أولاً أن تثبـــت

---

(1) يقول الدكتور أحمد معاذ حقي: (راجع: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري ص31- 34، 59، 207-210). انظر: هامش: بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج3، ص209

(2) مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، ص207، طبعة: هلموت ريتر، الثالثة: 1980م.

وجود موجود غير الجسم ليمكنك تفسير الأحد به» لا معنى له؛ لأنّ الإمـــام الرازي وجمهور المتكلمين سدوا هذه الحاجة فأقاموا البراهين والحجج علـــى إثبات وجود الله تعالى ووحدانيته ومخالفته للحوادث، ومن هنا يكون تفســـير الرازي للفظة الأحد صحيحًا.

وفي ختام هذه النقطة أود أن ألفت الانتباه إلى ارتباك بعض أتباع ابـــن تيمية في تفسير الأحد فعلى حين يتابع البعض الإمام ابن تيمية نجد أنّ سليمان بن سحمان يفسر الأحد بما فسره به الرازي، فيقول: «فإنّ القـــرآن قـــد دل على أنّه – تعالى – ليس بجسم لأنّه أحد، والأحد الذي لا ينقسم، وهو واحد والواحد لا ينقسم».(١)

فهو هنا يقرر ما قاله الرازي من أنّ الأحد لا ينقسم، مـــع أنّـــه أحـــد المتحاملين على أهل السنّة في مواضع كثيرة، وهذا إن دلّ فإنّما يـــدل علـــى ارتباكهم في تقرير مسائل العقيدة.

(١) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق، سليمان بن سحمان بن مصلح بن حمدان، ص٣١٢، تحقيق: عبد السلام بن برجس بن ناصر بن عبد الكريم، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، المملكة العربية السعودية، الخامسة، ١٩٩٢م.

المطلب الثاني: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص:٢] ودلالته على نفي التجسيم عند الإمام الرازي، وموقف الإمام ابن تيمية والمعاصرين من أتباعه من هذا الاستدلال.

يرجع تعريف الصمد في اللغة العربيّة إلى معنيين: أحدهما: القصد، والثاني: كُلُّ مَكَانٍ صُلْبٍ؛ يقول ابن فارس: «الصَّادُ وَالْمِيمُ وَالدَّالُ أَصْلَانِ: **أَحَدُهُمَا الْقَصْدُ، وَالْآخَرُ الصَّلَابَةُ فِي الشَّيْءِ. فَالْأَوَّلُ**: الصَّمْدُ: الْقَصْدُ. يُقَالُ: صَمَدْتُهُ صَمْدًا. وَفُلَانٌ مُصَمَّدٌ، إِذَا كَانَ سَيِّدًا يُقْصَدُ إِلَيْهِ فِي الْأُمُورِ. وَصَمَدٌ أَيْضًا. وَاللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ الصَّمَدُ؛ لِأَنَّهُ يَصْمِدُ إِلَيْهِ عِبَادُهُ بِالدُّعَاءِ وَالطَّلَبِ. قَالَ فِي الصَّمَدِ:

عَلَوْتُهُ بِحُسَامٍ ثُمَّ قُلْتُ لَهُ ... خُذْهَا حُذَيْفُ فَأَنْتَ السَّيِّدُ الصَّمَدُ[1]

وَالْأَصْلُ الْآخَرُ: الصَّمْدُ، وَهُوَ كُلُّ مَكَانٍ صُلْبٍ. قَالَ أَبُو النَّجْمِ: يُغَادِرُ الصَّمْدَ كَظَهْرِ الْأَجْزَلِ».[2]

وهناك معاني أخرى للفظة الصمد يذكرها اللغويون؛ يقول ابن سيده: «والصَّمَد من صِفاتِه جلَّ وعزّ؛ لأنّه أُصْمِدَتْ إليه الأُمُورُ فلم يَقْضِ فيها غيرُه. وقيل: هو المُصْمَتُ الذي لا جَوْف له، وهذا لا يَجُوزُ على الله عزَّ وجلَّ. وقيل: الصَّمَدُ الذي لا يَطْعَمُ. وقيل: الصَّمَدُ السيِّد الذي يَنْتَهِي إليه السُّؤْدَدُ. وقيل: الصَّمَدُ الدائِمُ بعد فَناءِ خَلْقِه، والصَّمْدُ الغليظُ المُرْتفِعُ من الأرضِ لا يَبْلُغُ أن يكونَ جَبَلاً، وجَمْعُه أَصْمادٌ وصِمادٌ».[3]

---

(١) نسبه الفيروزآبادي لعمرو بن الأَسلع يمدح حُذَيفة ابن بدْر الفَزَاريّ. انظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت: ٨١٧هـ، ج٣، ص٤٤٠، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦م.

(٢) معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت: ٣٩٥هـ، ج٣، ص٣٠٩، ٣١٠، تحقيق الدكتور: عبد السلام هارون، دار الفكر، بدون.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، ت: ٤٥٨ هـ، ج٨، ص ٢٩٤، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ٢٠٠٠م.

إلا أنّ المعول عليه في التفسير كما يقول الإمام الآلوسي: «والمعول عليه تفسيرًا بالسيد الذي يصمد إليه الخلق في الحوائج والمطالب، وتفسيره بالذي لا جوف له وما عداهما إمّا راجع إليهما أو هو مما لا تساعد عليه اللغة».(١)

وعن هذين التفسيرين أتحدث؛ لدلالتهما عند الإمام الرازي على التتريه عن الجسميّة، وموقف الإمام ابن تيمية وبعض أتباعه من المعاصرين من هذين التفسيرين ودلالتهما.

١–تفسير الصمد بالسيد الذي يصمد إليه الخلق في الحوائج والمطالب ودلالته على التتريه عن الجسميّة عند الإمام الرازي وموقف الإمام ابن تيمية وأتباعه من المعاصرين.

ورد تفسير الصمد بالذي يصمد إليه الخلق في حوائجهم عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ فقال في تفسير الصمد هو: «السَّيِّدُ الَّذِي كَمُلَ فِي سُؤْدَدِهِ وَالشَّرِيفُ الَّذِي كَمُلَ فِي شَرَفِهِ وَالْعَظِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي عَظَمَتِهِ، وَالْحَلِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي حِلْمِهِ، وَالْغَنِيُّ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي غِنَاهُ، وَالْجَبَّارُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي جَبَرُوتِهِ، وَالْعَالِمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي عِلْمِهِ، وَالْحَكِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي حُكْمِهِ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي أَنْوَاعِ الشَّرَفِ وَالسُّؤْدَدِ وَهُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَذِهِ صِفَتُهُ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لَهُ لَيْسَ لَهُ كُفُوٌ وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، فَسُبْحَانَ اللَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ».(٢)

وقد تلقى العلماء هذا التفسير بالقبول؛ يقول الآلوسي: «وإطلاق الصمد بمعنى السيد عليه تعالى مما لا خلاف فيه».(٣)

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي ت: ١٢٧٠هـ، ج١٥، ص ٥١٢، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٥ هـ.

(٢) الأسماء والصفات، البيهقي، ج١، ص ١٥٦

(٣) روح المعاني، الآلوسي، ج١٥، ص ٥١٢

وقد قال بهذا التفسير أيضًا الإمام ابن تيمية حين قال: «وَقَدْ ثَبَتَ لَفْظُ " الْكَامِلِ " فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص:١،٢]أَنَّ " الصَّمَدَ " هُوَ الْمُسْتَحِقُّ لِلْكَمَالِ وَهُوَ السَّيِّدُ الَّذِي كَمُلَ فِي سُؤْدُدِهِ وَالشَّرِيفُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي شَرَفِهِ وَالْعَظِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي عَظَمَتِهِ وَالْحَكَمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي حُكْمِهِ وَالْغَنِيُّ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي غِنَاهُ وَالْجَبَّارُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي جَبَرُوتِهِ وَالْعَالِمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي عِلْمِهِ وَالْحَكِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي حِكْمَتِهِ وَهُوَ الشَّرِيفُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي أَنْوَاعِ الشَّرَفِ وَالسُّؤْدُدِ وَهُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى».(١) وقد قال بهذا التفسير المتابعون لابن تيمية من المعاصرين.(٢)

أمّا دلالة هذا المعنى على تنزيه الله تعالى عن الجسميّة فهو كما يقول الإمام الرازي: «فالصمد هُوَ السَّيِّد المصمود إِلَيْهِ فِي الْحَوَائِج، وَذَلِكَ يدل على أَنّه لَيْسَ بجسم، وعَلى أَنّه غير مُخْتَصّ بالحيز والجهة، أمّا بَيَان دلَالَته على نفي الجسميّة: فإنّ كلّ جسم مركب، وكلّ مركب فَهُوَ مُحْتَاج إِلَى كلّ وَاحِد من أَجْزَائِهِ، وكلّ وَاحِد من أَجْزَائِهِ غَيره. فَكلّ مركب فَهُوَ مُحْتَاج إِلَى غَيره، والمحتاج إِلَى الْغَيْر لَا يكون غَنيًا مُحْتَاجًا إِلَيه، فَلم يكن صمدًا مُطلقًا. وأيضًا: لَو كَانَ مركبًا من الْجَوَارِح وأعضاء لاحتاج فِي الإبصار إِلَى الْعين، وَفِي الْفِعْل إِلَى الْيَد وَفِي الْمَشْي إِلَى الرجل، وَذَلِكَ يُنَافِي كَونه صمدًا مُطلقًا».(٣)

---

(١) مجموع الفتاوي، ابن تيمية، ج٦، ص ٧٢

(٢) انظر: تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، ص ٦٣٦، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الأولى، ٢٠٠٢م. وفتح المجيد شرح كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، ص ٥٠٧، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، السابعة، ١٩٥٧م.

(٣) أساس التقديس، الإمام الرازي، ص٩٠، ٩١

فالجسم مركب، والمركب محتاج، وهذا يتنافى مع صمديته تعالى؛ فالصمد لا يحتاج إلى شيء ويحتاجه كلّ شيء، والمركب محتاج إلى أجزائه، فالماشي محتاج إلى رجليه، والمبصر إلى عينيه، والله هو الغني الحميد، فلزم كونه تعالى غير جسم كي تتحقق الصمديّة المطلقة.

موقف الإمام ابن تيمية ومن تبعه من المعاصرين من دلالة الصمد على نفي الجسميّة عن الله تعالى لا يوافق الإمام ابن تيمية على أنّ إطلاق اسم الصمد ينفي الجسميّة عن الله تعالى؛ ولذلك يقول: «وأمّا استدلال هؤلاء المتأخرين بذلك على نفي الجسم والحد فباطل أيضًا، بل هو قلب للدلالة؛ فإنّ كون الموصوف مصمتًا لا يمنع أن يكون جسمًا أو محدودًا كسائر ما وصف بأنّه صمد، فإنّ الملائكة توصف بأنّها صمد، وكذلك الأجسام المصمتة، فكيف يقال: إنّ كونه صمدًا أو مصمتًا ولا جوف له ينافي أن يكون جسمًا محدودًا، هذا قلب اللغة وتبديلها».[1]

ولم يعترض محقق هذا الجزء من كتاب بيان تلبيس الجهمية[2] على هذا الكلام، بل علّق على الجملة الأخيرة بقوله: «لعلّ الصواب: قلب للغة وتبديل لها»[3]، مما يقتضي موافقته لكلام الإمام ابن تيمية.

وكلام الإمام ابن تيمية هذا مبني على أنّ الوصف بالصمديّة لا ينفي الجسميّة، بناء على أنّ هناك مخلوقات توصف بالصمديّة وهي أجسام في نفس الوقت كالملائكة.[4]

(١) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٧، ص ٥٩٦

(٢) الدكتور: محمد البريدي.

(٣) هامش: بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٧، ص ٥٩٦

(٤) فهو هنا يقصد المعنى الثاني من لفظ الصمد وهو الذي لا جوف له.

فالجسميّة والمحدوديّة لا بدّ أن تكون مفهومة من الصمديّة حتى ولو كانت وصفًا لله تعالى بزعم ابن تيمية، وهذا يتنافى مع الكمال المطلق لله تعالى، والإمام ابن تيمية هو الذي قال: «وَهُوَ الشَّرِيفُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي أَنْوَاعِ الشَّرَفِ وَالسُّؤْدُدِ»، فكلّ كمال للمخلوق هو كمال نسبي - على اعتبار أنّ هناك من يوصف بالصمديّة من المخلوقات وهي فيه كمال — فإنّ قدرة الإنسان - وهي فيه كمال - نسبيّة، ومعها يفتقر الإنسان إلى الآلات، ويعتريها عجز وتعب، أمّا إذا وصفنا الله تعالى بالقدرة فهي القدرة المطلقة التي تختلف عن قدرة المخلوق، ولا يحتاج هذا إلى كثرة بحث بل بأدنى تأمل.

فما دام الله تعالى هو الكامل الكمال المطلق الذي لا يعتريه نقص فإنّه يلزم منه نفي الجسميّة عن الله تعالى؛ لأنّ الجسم مركب من أجزاء وهو محتاج إلى أجزائه، والله تعالى متره عن الاحتياج فهو سبحانه الغني فيلزم أن يتره تعالى عن الجسميّة.

٢- تفسير الصمد بالذي لا جوف له ودلالته على التتريه عن الجسميّة عند الرازي وموقف الإمام ابن تيمية وأتباعه من المعاصرين.

وقد أشار إلى هذا الإمام الفخر الرازي حين قال: «**قيل**: الصمد هو الجسم المصمت الذي لا جوف له، وذلك في حق الله محال. فوجب أن يحمل ذلك في حقه تعالى على براءته عن جميع جهات التركيبات. فكأنّه لمّا قال: إنّه أحد قيل له: وما الدليل عليه؟ قال: لأنّه صمد، بمعنى كونه بريئًا عن جميع جهات التركيبات».[1]

(١) المطالب العالية، الإمام الرازي، ج٣، ص٢٦١

فتفسير الصمد بالذي لا جوف له بناء على هذا التفسير صفة سلبيّة وليست صفة إيجابيّة؛ وقد نبه على هذا الإمام الآمدي حين قال: «**وقيل** معنى الصمد: هو الّذي لا جوف له فيكون صفة سلبية».(١)

والصفات السلبية كما هو معروف هي كلّ صفة مدلولها عدم أمر لا يليق به سبحانه وتعالى، والصمد هنا صفة سلب؛ لأنّها تنفي الجوف والتركيب وهذه هي صفات الأجسام؛ يقول الاسفراييني: «وَقد جَاءَ فِي إِيضَاح اللُّغَة فِي تَفْسِيره أَنّ الصَّمد هُوَ الَّذِي لَا جَوف لَهُ، وَهَذَا يتَضَمَّن نفي النِّهَايَة، وَنفي الْحَد والجهة، وَنفي كَونه جسمًا أَو جوهرًا؛ لِأَنّ من اتّصف بشَيْء من تِلْكَ الْأَوْصَاف لم يستَحل اتصافه بالتركيب وَوُجُود الْجَوف لَهُ».(٢)

وعلى الرغم من صحة هذا الاستدلال إلا أنّه يخفى على المجسمة؛ لأنّه يتطلب إقرار الخصم بأنّ الله تعالى ليس بجسم، أمّا المجسم فإنّه يثبت من وراء هذا التفسير أنّ الله تعالى جسم، ولعلّ هذا هو السر في ذكر أهل السنّة هذا الاستدلال بصيغة التمريض.

موقف المجسمة والإمام ابن تيمية وأتباعه من المعاصرين من تفسير الصمد بالذي لا جوف له

من المجسمة من أثبت أنّ الله تعالى مصمت لا جوف له كهشام بن سالم الجواليقي، وداود الجواربي، ومقاتل بن سليمان وغيرهم، **أما موقف الإمام ابن تيمية ومن تبعه من المعاصرين فيتجلى في النقاط التالية:**

(١) أبكار الأفكار في أصول الدين، سيف الدين الآمدي، ت: ٦٣١هـ، ج٢، ص ٥١٤، تحقيق الدكتور أحمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية، الثانية، ٢٠٠٤م.

(٢) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر طاهر بن محمد الاسفراييني، ت: ٤٧١هـ، ص١٤، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، لبنان، الأولى، ١٩٨٣م.

١- حكى الإمام ابن تيمية كلام المجسمة في تفسير الصمديّة دون إنكار عليهم فقال: «وَقَدْ احْتَجَّ بـ (سُورَةِ الْإِخْلَاصِ) مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُحْدَثِ مَنْ يَقُولُ: الرَّبُّ تَعَالَى جِسْمٌ كَبَعْضِ الَّذِينَ وَافَقُوا هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ وَمُحَمَّدَ بْنَ كَرَّامٍ وَغَيْرَهُمَا، وَمَنْ يَنْفِي ذَلِكَ وَيَقُولُ: لَيْسَ بِجِسْمٍ مِمَّنْ وَافَقَ جَهْمَ بْنَ صَفْوَانَ وَأَبَا الهذيل الْعَلَّافَ وَنَحْوَهُمَا، فَأُولَئِكَ قَالُوا: هُوَ صَمَدٌ، وَالصَّمَدُ لَا جَوْفَ لَهُ، وَهَذَا إنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَجْسَامِ الْمُصْمَتَةِ. فَإِنَّهَا لَا جَوْفَ لَهَا كَمَا فِي الْجِبَالِ وَالصُّخُورِ وَمَا يُصْنَعُ مِنْ عَوَامِيدِ الْحِجَارَةِ، وَكَمَا قِيلَ: إنَّ الْمَلَائِكَةَ صَمَدٌ؛ وَلِهَذَا قِيلَ: إنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ شَيْءٌ، وَلَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَنَفْيُ هَذَا لَا يُعْقَلُ إلَّا عَمَّنْ هُوَ جِسْمٌ، وَقَالُوا: أَصْلُ الصَّمَدِ الِاجْتِمَاعُ وَمِنْهُ تَصْمِيدُ الْمَالِ وَهَذَا إنَّمَا يُعْقَلُ فِي الْجِسْمِ الْمُجْتَمِعِ، وَأَمَّا النُّفَاةِ فَقَالُوا: الصَّمَدُ الَّذِي لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ التَّفَرُّقُ وَالِانْقِسَامُ، وَكُلُّ جِسْمٍ فِي الْعَالَمِ يَجُوزُ عَلَيْهِ التَّفَرُّقُ وَالِانْقِسَامُ».(١)

٢- أنكر الإمام ابن تيمية على المجسمة الذين زعموا أنّ الله تعالى لحم ودم مستدلين على هذا بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص:٢] فقال: «قلتُ: أمّا استدلال المجسِّمة الذين يقولون: إنَّ الله لحم، ودم، وعظم، ونحو ذلك. أو الذين يجعلون البارئ من جنس شيء من الأجسام المخلوقة بهذا الاسم فباطل لوجوه: أحدها: أنّ اللفظ لا يدل على ذلك بشيء من تفاسيره فإنّ كونه لا جوف له، أو كونه مصمتًا أو غير ذلك لا يقتضي أن يكون من جنس شيء من المخلوقات أصلاً، فضلاً عن أن يقال: إنّه لحم ودم وعظم كالحيوان. الثاني: أنّ الملائكة موصوفة بأنّها صمد، والأجسام المصمتة موصوفة بأنّها صُمد وليست لحمًا ودمًا».(٢)

(١) مجموع الفتاوي، ابن تيمية، ج١٧، ص٢٩٦

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٧، ص ٥٩٥

وأنكر على اليهود والمجسمة الذين أثبتوا الجوف لله تعالى وعدّ هذا من النقائص فقال: «حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْيَهُودِ وَالرَّافِضَةِ وَالْمُجَسِّمَةِ وَإِنَّهُمْ يَصِفُونَهُ بِالنَّقَائِصِ الَّتِي تَعَالَى اللَّهُ عَنْهَا؛ كَوَصْفِهِ أَنَّهُ أَجْوَفُ وَأَنَّهُ بَكَى حَتَّى رَمَدَ وَعَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ».(١)

٣- زعم ابن تيمية أنّ تفسير المجسمة للفظة الصمد بالذي لا جوف له هو عين مذهب السلف، وأنّ من نسب هذا إلى المجسمة هم علماء الكلام؛ فقال: «قد أخبر الله تعالى في كتابه أنّه الصمد **وقد قال عامة السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم: إنّ الصمد هو الذي لا جوف له**. وقالوا: أمثال هذه العبارات التي تدل على أنّ معناه أنّه لا يتفرق، واللغة تدل على ذلك، فإنّ هذا اللفظ وهو لفظ الصمد يقتضي الجمع والضم، كما يقال: صمدت المال إذا جمعته. وقد قال من قال من حذاق أهل الكلام وغيرهم: إنّ هذا تفسير المجسمة؛ لأنّ الأجسام نوعان: أجوف، ومصمت كالعظام منها أجوف ومنها مصمت. فالحجر ونحوه مصمت، قالوا: وهذا يقتضي أنّه جسم مصمت لا جوف له».(٢)

وقد وافقه على هذه النسبة لعامة السلف من صحابة وتابعين محقق الجزء الرابع من بيان تلبيس الجهمية الدكتور محمد العبد العزيز اللاحم حيث قال: «ذكره عن بعض الصحابة والتابعين ابن جرير الطبري، وابن الجوزي، والبغوي، عن ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وابن جبير، وعكرمة، والضحاك، وقتادة، والسدي، وغيرهم».(٣)

وفي هذا المعنى قال ابن تيمية أيضًا: «ولفظ الصمد يدل على أنّه لا

(١) مجموع الفتاوي، ابن تيمية، ج٥، ص ٤٣٥

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٤، ص ٩٨، ٩٩

(٣) هامش: بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٤، ص ٩٨

جوف له، وعلى أنّه السيد؛ ليس كما تقول طائفة من الناس أنّ الصمد في اللغة إنّما هو السيد. ويتعجبون مما نقل عن الصحابة والتابعين من أنّ الصمد هو الذي لا جوف له؛ **فإنّ أكثر الصحابة والتابعين فسروه بهذا، وهم أعلم باللغة وبتفسير القرآن. ودلالة اللفظ على هذا أظهر من دلالتها على السؤددة؛ وذلك أنّ لفظ (ص م د) يدل على الاجتماع والانضمام المنافي للتفرق والخلو والتجويف،** كما يقال صمد المال وصمده تصمدًا إذا جمعه وضم بعضه إلى بعض. ومنه في الاشتقاق الأكبر الصمت والتصمت فإنّ التاء والدال أخوان متقاربان في المخرج. والاشتقاق الأكبر هو ما يكون فيه الكلمتان قد اشتركت في جنس الحرف، فالكلمتان اشتركتا في الصاد والتاء. والتاء والدال أخوان، يقال: صمت صماتًا، وصموتًا وأصمت وإصماتًا، وهو جمع وضم ينافي الانفتاح والتفريج؛ ولهذا يقال للعظام ونحوها من الأجسام: منها أجوف، ومنها مُصْمَت».[1]

وادّعى أنّ هذه الروايات المروية عن الصحابة ثابتة عنهم بأسانيد صحيحة فقال: «وقد رووا بالأسانيد الثابتة عن الصحابة والتابعين في الصمد: الذي لا جوف له».[2]

وقد دافع المعاصرون من أتباع ابن تيمية عن هذا التفسير للفظة الصمد غير أنّ بعضهم قد فسّر الذي لا جوف له بالذي لا يجوع ولا يظمأ كالمعلمي الذي قال: «وهذا على المبالغة أي كأنّه لا جوف له فيجوع ويظمأ. وكفى دلالة على صحة هذا المعنى ثبوت القول به من أئمة التابعين، ثمّ هو الأوضح مناسبة للسياق وسبب النزول».[3]

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٣، ص ٤٦٤- ٤٦٦

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج١، ص ٢٧٤

(٣) القائد إلى تصحيح العقائد، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني، ص١٤١، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الثالثة، ١٩٨٤ م.

ولنا ملاحظات على هذا الكلام نوجزها فيما يلي:

١- اطّلع الإمام ابن تيمية على مذهب المجسمة وخَبُر مذهبهم في أنّ الصمدية إنّما هي صفة إيجابيّة توجب أنّ الله تعالى جسم مصمت لا تجويف فيه، ومع هذا ادّعى أنّ هذا هو مذهب السلف الصالح مما يؤكد أنّه يؤيد ما ذهبوا إليه!

٢- لم ينكر ابن تيمية على المجسمة إلا في دعواهم في تفسير الصمديّة: أنّ الله تعالى جسم من لحم ودم وعظم، أو أن يكون من جنس شيء من الأجسام المخلوقة. وهنا يرد سؤال: هل ينكر الإمام ابن تيمية على من قال بأنّ الله جسم لا كالأجسام؟ وما هو موقفه من أولئك الذين يقولون: إنّ الله جسم ولكنه ليس من جنس شيء من الأجسام المخلوقة.

٣- إذا كان ابن تيمية يرى أنّ إثبات الجوف لله تعالى من النقائص فهل إثبات أنّه جسم مصمت من الكمال؟ الحق، أنّ كلا المعنيين من الجسم نقص يتتره الله تعالى عنه، فلا فرق بين جسم مصمت وجسم أجوف.

٤- ادّعى الإمام ابن تيمية وأتباعه من المعاصرين أنّ مذهب المجسمة هو مذهب عامة السلف الصالح من الصحابة والتابعين، وهذا كلام لا يصح؛ لأنّ الإمام ابن تيمية نفسه لم يستطع ذكر من وصفهم بعامة السلف من الصحابة ولم يذكر إلاّ صحابيين نُسب لهما هذا القول، وهما ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما، ومع أنّه ذكر أنّه روي بأسانيد صحيحة لكنّ هذه الأسانيد لم تسلم من نقد فهي ضعيفة لا كما قال!

قال ابن تيمية: «وروى الطبراني عن ابن مسعود قال: الصمد الذي ليس له أحشاء، وعنه أيضًا: أنّه السيد الذي انتهى سؤدده».[1]

و لم يحكم محقق الجزء الأول من بيان تلبيس الجهمية الدكتور محمد يحيى الهنيدي على هذا الأثر، واكتفى بإحالته إلى مجموع الفتاوي[2]، وهذا لا يكفي؛ فهل الأثر صحيح أو ضعيف؟ إنّ عدم الحكم معناه إيهام الناس بصحة نسبته إلى الصحابي وهذا غير جائز في التحقيق العلمي، إلاّ أنّ محقق الجزء السابع من بيان تلبيس الجهمية الدكتور محمد البريدي قد حكم عليه بالضعف[3]؛ لأنّ فيه مندل بن محمد وهو ضعيف. والجدير بالذكر أنّ الإسناد الذي ذكره ابن تيمية لهذا الأثر هو هو الموجود في مجموع الفتاوي[4]، وبيان تلبيس الجهميّة[5]، مما يدل على أنّ متابعي ابن تيمية من المعاصرين ليسوا سواء في إخفاء الحق وإظهاره.

أمّا ما ذكره ابن تيمية عن ابن عباس فهو أيضًا لا يصح؛ على الرغم من محاولة إثبات نسبته من قبل الدكتور أحمد معاذ حقي[6]، إلاّ أنّ الأثر ضعيف أقرّ بهذا الألباني من متابعي ابن تيمية من المعاصرين حين علّق على الأثر الوارد عند ابن أبي عاصم حدثنا أبو الربيع، حدثنا هشيم، حدثنا أَبُو إِسْحَاقَ الْكُوفِيُّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ الصَّمَدُ: الذي لا جوف له. قال

(1) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج١، ص٢٧٩، ٢٨٠ .
(2) انظر: هامش: بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج١، ص٢٨٠ .
(3) انظر: هامش: بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٧، ص ٥٢٥ .
(4) مجموع الفتاوي، ابن تيمية، ج١٧، ص ٢٢٠ .
(5) انظر: بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٧، ص ٥٢٥ .
(6) انظر: هامش: بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٣، ص ٤٦٤ .

الألباني: «إسناده ضعيف رجاله ثقات غير أبي إسحاق الكوفي وهو عبد الله بن ميسرة الحارثي أبو الوليد الكوفي أو الواسطي قال الحافظ: ضعيف كان هشيم يكنيه أبا إسحاق وأبا عبد الجليل وغير ذلك يدلسه. والحديث رواه الطبراني عن بريدة مرفوعًا وسنده ضعيف».[1]

فلم يصح عن صحابي واحد أنّه فسّر الصمد بالذي لا جوف له فكيف يُنسب بعد هذا إلى عامة الصحابة الكرام؟!

أمّا ادعاء نسبته إلى عامة التابعين فلا يصح هذا الكلام؛ فقد نسبه ابن تيميّة إلى عكرمة، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، ومجاهد، والحسن، وغيرهم.

وبالنظر لهذه المرويات يتبين الآتي:

أ- نُسب إلى عكرمة أنّه قال: الصمد الذي لا جوف له؛ وقد نسب ابن تيمية هذا القول له في كتابه بيان تلبيس الجهمية حيث قال: «روى ابن أبي عاصم، والطبراني عن عكرمة من وجوه أنّه قال: الصمد الذي لا جوف له».[2]

وقال: «قال ابن أبي عاصم: حدثنا ابن حِسَاب، حدثنا ابن ثور، عن معمر، عن عكرمة، قال: الذي لا جوف له».[3]

---

(١) السنة، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، ت: ٢٨٧هـ، ج١، ص ٢٩٩، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٤٠٠هـ.

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج١، ص٢٧٤

(٣) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٧، ص ٤٩٨

وهو غير موجود في السنة لابن أبي عاصم، والموجود بهذا الإسناد عن الحسن بلفظ مختلف؛ يقول ابن أبي عاصم: «حَدَّثَنَا ابْنُ حِسَابٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ ثَوْرٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الْحَسَنِ، قال: الصمد الدائم». [1]

وهو بهذا الإسناد مقطوع؛ لأنّ معمر لم يسمع من الحسن؛ وقد قال فيه الألباني: «إسناده ضعيف مقطوع؛ فإنّ معمرًا وهو ابن راشد البصري لم يسمع من الحسن وهو البصري». [2]

وقد أقرّ كلّ من الدكتور يحيى هنيدي[3] والدكتور محمد البريدي[4] بعدم وجود الأثر عن عكرمة في السنة لابن أبي عاصم. إلا أنّ الدكتور هنيدي قد أوهم أنّ الأثر صحيح عندما قال: «لم أجده في السنة لابن أبي عاصم عن عكرمة، وقد أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره بسنده عن عكرمة قال: الصمد الذي لا جوف له»[5]، ولم يبين أنّ سند ابن جرير الطبري[6] هو الآخر ضعيف؛ إذ فيه انقطاع؛ فلم يدرك معمر بن راشد عكرمة، وهذا صنيع لا يجوز من الدكتور هنيدي ففيه تعمية وإيهام للقارئ بصحة هذا الأثر عن عكرمة.

ب- نُسب أيضًا إلى سعيد بن جبير أنّه قال: الصمد الذي لا جوف له وقد نسب ابن تيمية هذا القول له في كتابه بيان تلبيس الجهميّة حيث قال:

(١) السنة، أبو بكر بن أبي عاصم، ج١، ص ٣٠٢، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

(٢) السنة، أبو بكر بن أبي عاصم، ج١، ص ٢٩٩، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

(٣) انظر هامش: بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج١، ص٢٧٤

(٤) انظر هامش: بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٧، ص ٤٩٨

(٥) انظر هامش: بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج١، ص٢٧٤

(٦) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، ت: ٣١٠هـ، ج٢٤، ص٦٩١، تحقيق الأستاذ: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الأولى، ٢٠٠٠م.

«قال ابن أبي عاصم: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو أحمد، وحدثنا المقدمي، حدثنا ابن أبي الوزير، عن محمد بن مسلم، عن إبراهيم بن ميسرة، عن سعيد بن جبير، قال: الصمد الذي لا جوف له».(١)

وهذا الأثر لا يصح عنه؛ قال الألباني: «إسناده مقطوع فيه ضعف، محمد بن مسلم هو الطائفي صدوق يخطئ».(٢)

ت- نُسب أيضًا إلى سعيد بن المسيب أنّه قال: الصمد الذي ليس له حشوة وقد نسب ابن تيمية هذا القول له في كتابه بيان تلبيس الجهمية حيث قال: «قال ابن أبي عاصم: حدثنا أبو موسى، حدثنا عبد الله بن داود، عن مستقيم بن عبد الملك، عن سعيد بن المسيب، قال: الصمد الذي ليس له حشوة».(٣)

وهذا الأثر ضعيف؛ يقول الألباني: «إسناده ضعيف مقطوع، المستقيم ويقال: عثمان بن عبد الملك وهو المكي المؤذن لين الحديث كما في التقريب».(٤)

ت- لم يصح تفسير الصمد بالذي لا جوف له إلا عن مجاهد والحسن البصري؛ فقد روى ابن أبي عاصم بإسناد صحيح عَنْ مُجَاهِدٍ قال: الصمد الذي لا جوف له.(٥)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٧، ص ٥٠١، ٥٠٢

(٢) السنة، أبو بكر بن أبي عاصم، ج١، ص ٣٠٢، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

(٣) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٧، ص ٥٠٣

(٤) السنة، أبو بكر بن أبي عاصم، ج١، ص ٣٠١، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

(٥) نفس المصدر السابق، ج١، ص ٣٠٠

وروى أيضًا عن الحسن بإسناد صحيح عَنِ الحسن قال: الصمد الـــذي ليس بأجوف.[1]

وإذا لم يصح نسبة تفسير الصمد بالذي لا جوف لـــه عـــن الصـــحابة الكرام، و لم يصح إلا عن اثنين من التابعين فلا يمكن أن يكون مذهبًا ينســـب للصحابة والتابعين. والظاهر من تفسيرهما أنّهما ينفيان التشبيه عن الله تعـــالى فالصمديّة بناء على هذا التفسير صفة سلبيّة كما سبق.

و- تفسير المعلمي اليماني الصمد بأنّه لا يجوع ولا يظمـــأ يخـــالف تفسير الإمام ابن تيمية للصمديّة؛ فهو هنا موافق للأشاعرة الذين قالوا بـــأنّ الصمدية صفة سلبية، على حين أنّ ابن تيمية دافع عن معتقـــد المجســـمة في تفسير الصمديّة وادعى أنّه مذهب الصحابة والتابعين، والمجسمة قـــالوا بـــأنّ المستفاد من الصمديّة صفة إيجابيّة فأثبتوا أنّ الله تعالى جسم صلب لا تجويف فيه! وفي حين يهاجم المعلمي الأشاعرة يعتقد معتقدهم! فهل لو طالع مذهب ابن تيمية في تفسير الصمديّة فماذا كان سيقول؟![2]

---

(١) نفس المصدر السابق ، ج١، ص ٣٠١

(٢) ومن هنا يظهر ضعف اطلاع طائفة كبيرة من المعاصرين من أتباع ابن تيمية على مذهب الأشاعرة ومذهب ابن تيمية في آن واحد!

المطلب الثالث: قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص:٤] ودلالته على نفي التجسيم عند الرازي وموقف الإمام ابن تيمية وأتباعه من المعاصرين من هذا الاستدلال.

الكفو في اللغة المثيل والنظير؛ يقول ابن فارس: «وَالْكُفْءُ: الْمِثْلُ»[١]، وقال ابن سيده: (الكُفْو: النظير لُغَة فِي الكُفْء».[٢]

فنفي الكفو نفي للشبيه والنظير؛ وقد روى الإمام الطبري هذا عن طائفة من السلف منهم ابن عباس رضي الله عنهما؛ فقال: «حدثني عليّ، قال: ثنا أبو صالح، قال: ثني معاوية، عن عليّ، عن ابن عباس ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[الإخلاص:٤] قال: ليس كمثله شيء، فسبحان الله الواحد القهار».[٣]

فهذه الآية الكريمة تدل على نفي التشبيه والتجسيم؛ لأنّها تنفي أن يوجد أحد ويكون كفوًا لله تعالى، ولفظ (أحد) جاء في سياق النفي فيدل على العموم، ويندرج تحت في هذا العموم الجسم، فالله تعالى لا شبيه له وليس بجسم بنص هذه الآية؛ وعن نفي التشبيه من هذه الآية يقول الإمام الأشعري: «وأجمعوا على أنّه عز وجل غير مشبه لشيء من العالم، وقد نبّه الله عز وجل على ذلك بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وبقوله عز وجل: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص:٤] وإنّما كان ذلك كذلك، لأنّه تعالى لو كان شبيهًا لشيء من خلقه لاقتضى

(١) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج٥، ص١٨٩

(٢) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، ج٧، ص١٤٨

(٣) تفسير الطبري، ج٢٤، ص٦٩٣، ٦٩٤

من الحدث والحاجة إلى محدث له ما اقتضاه ذلك الذي أشبهه، أو اقتضى ذلك قدم ما أشبهه من خلقه، وقد قامت الأدلّة على حدث جميع الخلق واستحالة قدمه على ما بيناه آنفًا، وليس كونه عز وجل غير مشبه للخلق ينفي وجوده؛ لأنّ طريق إثباته كونه تعالى على ما اقتضته العقول من دلالة أفعاله عليه دون مشاهدته».[1]

وعن نفي التجسيم من هذه الآية يقول الإمام الرازي: «وَأَمّا قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص:٤]، فَهَذَا أَيْضًا يدل على أَنّه لَيْسَ بجسم وَلَا جَوْهَر؛ لأَنّا سنقيم الدّلَالَة على أَنّ الْجَوَاهِر متماثلة. فَلَو كَانَ تَعَالَى جوهرًا، لَكَانَ مثلاً لجَمِيع الْجَوَاهِر فَكَانَ كلّ وَاحِد من الْجَوَاهِر: كفؤًا لَهُ. وَلَو كَانَ جسمًا لَكَانَ مؤلفًا من الْجَوَاهِر؛ لِأَنّ الْجِسْم يكون كَذَلِك، وَحِينَئِذٍ يعود الْإِلْزَام الْمَذْكُور. فَثَبت: أَنّ هَذِه السُّورَة من أظهر الدَّلَائِل على أنه تَعَالَى لَيْسَ بجسم وَلَا بجوهر، وَلَا حَاصِل فِي مَكَان وحيز».[2]

فالرازي يبني دليله على كون الأجسام متماثلة، مركبة من أجزاء لا تتجزأ هي الجواهر الفردة، فلو كان تعالى جسمًا لكان مثلاً للأجسام في تركبه من الجواهر الفردة، وهو ما تنفيه الآية الكريمة المجيدة، فهو سبحانه لا كفو له أي لا نظير ولا شبيه ولا مثيل له.

(١) رسالة إلى أهل الثغر، أبو الحسن الأشعري، تحقيق: الدكتور: عبد الله شاكر محمد الجنيدي، ص١١٩، ١٢٠، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٣هـ.

(٢) أساس التقديس، الإمام الرازي، ص٩٠، ٩١

موقف الإمام ابن تيمية وأتباعه من المعاصرين من هذا الاستدلال.

يتفق الإمام ابن تيمية مع الإمام الرازي على أنّ نفي الكفو يدل على نفي المشاركة والمماثلة لله تعالى فيقول: «فهو أحد لا يماثله شيء من الأشياء بوجه من الوجوه. كما قال في آخر السورة ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص:٤] فاستعملها في النفي أي ليس شيء من الأشياء كفوًا له في شيء من الأشياء لأنّه أحد».[1]

ووافقه في هذا أتباعه من المعاصرين[2] يقول عبد الله شاكر الجنيدي في قوله تعالى: «وهذه الآية نص في نفي الشبيه والنظير لله سبحانه وتعالى، وقد جاء في الحديث أنّ سورة الإخلاص هي صفة الرحمن».[3]

إلاّ أنّ الإمام ابن تيمية يعترض على قول الرازي: «فَلَو كَانَ تَعَالَى جوهرًا، لَكَانَ مثلاً لجَمِيع الْجَوَاهِر فَكَانَ كلّ وَاحِد من الْجَوَاهِر: كفؤًا لَهُ»، فيقول ابن تيمية: «فالمطلوب بهذا الدليل وهو نفي كونه جوهرًا فردًا أمر متفق عليه بين الخلائق كلهم؛ **بل هو معلوم بالضرورة العقليّة أنّ رب السموات والأرض ليس في القدر بقدر الجوهر الفرد**؛ فإنّه عند مُثْبِتيه أمر لا يُحسه أحد من حقارته، فهو أصغر من الذرة والهباءة وغير ذلك، فكيف يَخْطُر ببال أحد أنّ رب العالمين بهذا القدر حتى يحتاج هذا إلى دليل على نفيه، **ولا ريب أنّ كونه واحدًا يمنع أن يكون له شبيه، وكذلك قوله: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص:٤] يمنع الكفؤ فيمتنع**

(١) مجموع الفتاوي، الإمام ابن تيمية، ج١٧، ص٢٣٨

(٢) انظر: شرح العقيدة الواسطية من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، خالد بن عبد الله بن محمد المصلح، ص ٣٦

(٣) هامش رسالة إلى أهل الثغر، الإمام الأشعري، ص١٢٠

أن يكون من الجواهر المتماثلة، لكنّ هذه الدلالة إنّما تتم إذا كانت الجواهر المنفردة متماثلة في حقائقها».[1]

ففي هذا النص يثبت ابن تيمية القدر المادي المحسوس لله تعالى؛ إذ ذكره عندما ذكر حقارة الجوهر الفرد من حيث الكتلة الماديّة، ولم ينف الفخر الرازي الجوهر الفرد إلا ليَسلم من إلزامات الخصم واعتراضه؛ يقول الدكتور صهيب السقار: «احتاج الفخر الرازي إلى نفي الجوهر الفرد لإتمام دليله وإحكامه حتى يَسلم من إلزامات الخصم واعتراضه، فلمّا استدل على نفي الجسم بأنّه سبحانه (أحد)؛ لأنّ الجسم مركب من جوهر وهذا ينافي الوحدة احتاج إلى نفي الجوهر الفرد لئلا يُلزمه ملزم بأنّه جوهر فرد؛ لأن الجوهر الفرد أيضًا واحد غير مركب، فقال ما حاصله: أنّه ليس جوهرًا إمّا لأنّ الجوهر متحيز، والمتحيز منقسم عند من ينكر ثبوت الجوهر الفرد، وإمّا لأنّ الأحد ليس له مثل و لو كان جوهرًا لكان كل جوهر مثلاً له».[2]

وأيضًا سلّم ابن تيمية للإمام الرازي بصحة دليله فقال معقبًا: «**قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص:٤] يمنع الكفؤ فيمتنع أن يكون من الجواهر المتماثلة، لكنّ هذه الدلالة إنّما تتم إذا كانت الجواهر المنفردة متماثلة في حقائقها».**

وبالطبع لم يُسلم ابن تيمية ومن تبعه[3] بتماثل الأجسام، وهو الأمر الذي أيّده العلم التجريبي، فالعلم التجريبي يثبت أنّ هناك وحدة أساسية تتكون منها المواد، فالكون كله مكون من ذرّات لها نفس الماهيّة، وهذه

(١) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٣، ص ٣١٤، ٣١٥

(٢) التجسيم في الفكر الإسلامي، الدكتور صهيب السقار، ص٢١٠

(٣) تابع محقق الجزء الثالث من بيان تلبيس الجهمية الدكتور أحمد معاذ حقي الإمام ابن تيمية فقال معقبًا: «بيّن المؤلف رحمه الله على أنّ الجواهر المنفردة غير متماثلة». انظر: هامش: بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج٣، ص ٣١٥

الذَّرَّات هي الأخرى مكونة من البروتونات والنيوترونات والإلكترونات. والبروتونات والنيوترونات مكونان من كوارك، والكوارك جزء لا يتجزأ، فهو المكون الأساسي للذَّرَّة(١)، فمن الممكن أن نقول: إنّ الجوهر الفرد الذي عناه المتكلمون ومنهم الرازي هو الكوارك، وبناء على تسليم ابن تيمية بصحة استدلال الرازي، وتأييد العلم التجريبي صحّ دليل الرازي وانتفى كونه تعالى جسمًا بدلالة قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ٤ ﴾ [الإخلاص:٤].

وقبل أن ننهي هذا البحث أود أن أشير إلى ما ينسف اعتراضات ابن تيمية رحمه الله على الرازي من كلامه نفسه عندما ذهب إلى أنّ قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١﴾ [الإخلاص:١] يدل دلالة واضحة على نفي الجسميّة عن الله تعالى حين يقول: «قَوْلُهُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١﴾ [الإخلاص:١]، وَقَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وَقَوْلُهُ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ٦٥﴾ [مريم:٦٥]وَهَؤُلَاءِ الْآيَاتُ **إِنَّمَا يَدْلُلْنَ عَلَى انْتِفَاءِ التَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ**».(٢)

فإذا كانت دلالة هذه الآيات الكريمة تدل على نفي التجسيم كما يقول هو فلم يعد له وجه لاعتراضه.

---

(١) انظر: من الذرة إلى الكوارك، سام تريمان، ص١٨، ترجمة وتقديم الدكتور: أحمد فؤاد باشا، سلسلة عالم المعرفة، مايو ٢٠٠٦م.

(٢) مجموع الفتاوي، الإمام ابن تيمية، ج٦، ص٣٦٨

أهم نتائج البحث:

١- سورة الإخلاص قطعيّة الدلالة على تنزيه الله تعالى عن التجسيم والتشبيه.

٢- لفظة (الأحد) تدل على نفي التجسيم سواء كانت مرادفة للفظ (الواحد) أو كانت غير مرادفة له.

٣- هناك مواضع ظهر فيها التجسيم واضحًا عند ابن تيمية وبعض أتباعه وذلك كحصرهم الموجود في الجسم أو ما يقوم به الجسم.

٤- ظهر الارتباك في فكر متبعي ابن تيمية من المعاصرين عند تفسيرهم للفظ (الأحد)؛ فبعضهم تابع ابن تيمية والبعض الآخر تابع الرازي وإن أظهر مخالفته.

٥- وافق الإمام ابن تيمية المجسمة في تفسيرهم للفظ (الصمد) على حين أنّ بعض أتباعه من المعاصرين تابعه والبعض الآخر تابع الرازي وإن أظهر مقالته.

٦- نفي الكفو عن الله تعالى ينفي التجسيم، وقد أقرّ ابن تيمية بصحة دليل أهل السنة مشروطًا بصحة تماثل الأجسام، وقد صحّ في العلم التجريبي أنّ الأجسام متماثلة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

القرآن الكريم جلّ من أنزله.

١- أبكار الأفكار في أصول الدين، سيف الدين الآمدي، ت: ٦٣١هـ، تحقيق الدكتور أحمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية، الثانية، ٢٠٠٤م.

٢- أساس التقديس، فخر الدين الرازي، تحقيق الدكتور: عبد الله محمد عبد الله إسماعيل، المكتبة الأزهرية للتراث.

٣- الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، ت: ٤٥٨هـ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة السوادي، جدة، الأولى، ١٩٩٣م.

٤- الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية، آمال بنت عبد العزيز العمرو، رسالة دكتوراه بإشراف الدكتور: محمد بن إبراهيم العجلان – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٧هـ.

٥- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي ت: ٧٢٨هـ. تحقيق: مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الأولى، ١٤٢٦هـ.

٦- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني، ت: ٤٧١هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، لبنان، الأولى، ١٩٨٣م.

٧- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، ت: ٣٧٠هـ، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، الأولى، ٢٠٠١م.

٨- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، ت: ٣١٠هـ، تحقيق الأستاذ: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الأولى، ٢٠٠٠م.

٩- درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، تحقيق الدكتور: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الثانية، ١٩٩١م.

١٠- رسالة إلى أهل الثغر، أبو الحسن الأشعري، تحقيق: الدكتور: عبد الله شاكر محمد الجنيدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٣هـ.

١١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي ت: ١٢٧٠هـ، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٥ هـ.

١٢- السنة، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، ت: ٢٨٧هـ، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٤٠٠هـ.

١٣- الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق، سليمان بن سحمان بن مصلح بن حمدان، تحقيق: عبد السلام بن برجس بن ناصر بن عبد الكريم، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، المملكة العربية السعودية، الخامسة، ١٩٩٢م.

١٤- العرش، شمس الدين الذهبي، تحقيق الدكتور: محمد بن خليفة بن علي التميمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الثانية، ٢٠٠٣م.

١٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، بيروت.

١٦- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، السابعة، ١٩٥٧م.

١٧-القائد إلى تصحيح العقائد، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الثالثة، ١٩٨٤ م.

١٨-مجموع الفتاوي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، ت: ٧٢٨هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٥م.

١٩-المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، ت: ٤٥٨ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ٢٠٠٠م.

٢٠-المطالب العالية من العلم الإلهيّ، الإمام فخر الدّين الرازي، تحقيق الدّكتور أحمد حجازي السّقا، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، الأولى، ١٩٨٧م.

٢١-معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت: ٣٩٥هـ، تحقيق الدكتور: عبد السلام هارون، دار الفكر، بدون.

٢٢-مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، ت: ٦٠٦هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الثالثة، ١٤٢٠ هـ.

٢٣-مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري ت ٣٢٤ هـ، تحقيق: هلموت ريتر، الثالثة، ١٩٨٠م.

٢٤-من الذرة إلى الكوارك، سام تريمان، ترجمة وتقديم الدكتور: أحمد فؤاد باشا، سلسلة عالم المعرفة، مايو ٢٠٠٦م.

٢٥-موقف ابن تيمية من الأشاعرة، الدكتور: عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، الأولى، ١٩٩٥م.